EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

بيـان
جمهورية مصر العربية
أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٧٤)

البند ٧٦
"المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات"

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان زامبيا باسم المجموعة الأفريقية، وكذلك بيان إيران نيابًة عن حركة عدم الانحياز. كما نتقدم بالشكر للسكرتارية على التقريرين القيمين المعروضين علينا اليوم اتصالاً بهذا البند، وهما التقرير A/74/142 بشأن السياسات والإجراءات المطبقة بسكرتارية الأمم المتحدة والبرامج والوكالات المتخصصة بشأن الجرائم المدعى ارتكابها من جانب موظفي الأمم المتحدة، والتقرير A/74/145 الذي يتضمن تحديثًا لوضع حالات الجرائم المنسوبة لموظفي الأمم المتحدة أثناء البعثات منذ الأول من يوليو 2007.

السيد الرئيس،

تولي مصر أهمية كبيرة لموضوع المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات، وذلك في إطار إيماننا بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وفي القلب منه المنظومة الأممية، التي نحرص كل الحرص على الحفاظ على سمعتها وتعزيز ثقة الشعوب فيها، وبالأخص مواطني الدول المستقبلة للبعثات الأممية. وفي هذا الإطار، نرى أنه لا يوجد أي مجال للإفلات من العقاب لكل من يرتكب جريمة أثناء المشاركة في بعثات الأمم المتحدة، الذي لا يقتصر ضرره على المجني عليهم و/أو النظام القانوني المُعتدى عليه بحسب الأحوال، بل يمتد كذلك إلى الإضرار الجسيم بسمعة الأمم المتحدة، والآلاف من موظفيها الذين يخدمون بإخلاص وتفاني مبادئ وأهداف الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وإن كان ما تقدم ينطبق على كافة صور الأنشطة الإجرامية أيًا ما كانت طبيعتها وجسامتها، فهو ينطبق بشكل أكبر على جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسي في سياق عمليات حفظ السلام، ولذلك فقد كانت مصر شديدة الحرص على إدراج هذا الموضوع كبند على جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة ٧١ تحت عنوان "إجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسي"، حيث تم اعتماد قرار الجمعية العامة 278/71 بتوافق الآراء الذي يتناول مكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسي من منظور شامل في منظومة الأمم المتحدة على اتساعها بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والقوات غير التابعة للأمم المتحدة الصادر لها ولاية من مجلس الأمن، كما تضمن هذا القرار المطالبة بتعزيز إجراءات المحاسبة للجناة تحقيقًا للعدالة للضحايا. ويتم اعتماد هذا القرار بشكل سنوي منذ الدورة ٧١، وهو ما نراه مفيدًا وضروريًا لتعزيز آليات التعامل مع ظاهرة الاستغلال والإيذاء الجنسي.

EGYPT

مصـــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيد الرئيس،

تؤمن مصر بأن المسئولية الحصرية للمساءلة الجنائية للموظف أو الخبير الأممي المشارك في البعثات تقع على عاتق الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته، حيث يتعين على الأخيرة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاكمته دون تقاعس أو تراخي بمجرد إحالة الموضوع من الأمم المتحدة.

إن الإشكاليات القانونية والعملية العديدة المرتبطة بالمساءلة الجنائية للموظفين والخبراء الأمميين المشاركين في البعثات، ومنها عدم سريان التشريعات العقابية لبعض الدول على الجرائم التي تقع خارج إقليمها، وضعف آليات التعاون الدولي في مجال الأدلة الجنائية، إلخ... لا تبرر إفلات تلك العناصر من العقاب كما أنها لا تبرر استحداث أطروحات جديدة لمحاسبتهم من جانب دول غير تلك التي ينتمون إليها بجنسياتهم بشكل لا يحظى على التوافق اللازم في القانون الدولي، بل تحتم تكثيف جهود التعاون الدولي لمعالجة الثغرات القائمة في هذا الصدد، بما في ذلك بناء قدرات الدول المنوط بها المساءلة الجنائية. وفي هذا الصدد، نتطلع لمناقشات مُثمرة خلال هذه الدورة تساعد في التوصل للحلول المناسبة لتلك الإشكاليات.

السيد الرئيس،

يكفل قانون العقوبات المصري محاسبة الموظفين والخبراء المصريين الموفدين للخارج ضمن بعثات أممية، حيث تنص المادة الثالثة من قانون العقوبات على أن "كل مصري ارتكب وهو في خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه"، كما تحرص الدولة المصرية على التدقيق في اختيار أكفأ العناصر لتشارك في البعثات الأممية، وإخضاعها لبرامج تدريب مُتكاملة، بما في ذلك التبصير بقواعد المسئولية الجنائية والتأديبية عن أي جرائم أو مخالفات تأديبية قد ترتكب أثناء الإلحاق بالبعثات الأممية، وهو ما ينعكس في معدلات الانضباط المرتفعة للعناصر المصرية الملحقة بالبعثات الأممية. ويسعدنا في هذا الصدد مشاركة خبرتنا في هذا المجال مع الدول الراغبة في إطار تبادل أفضل الممارسات.

شكرًا السيد الرئيس.